المصدر: مجلة اكتوبر
التاريخ : ٦ سبتمبر ٢٠٠٩

بقلم حسين سراج

القرصنة البحرية فى الصومال الداء والدواء

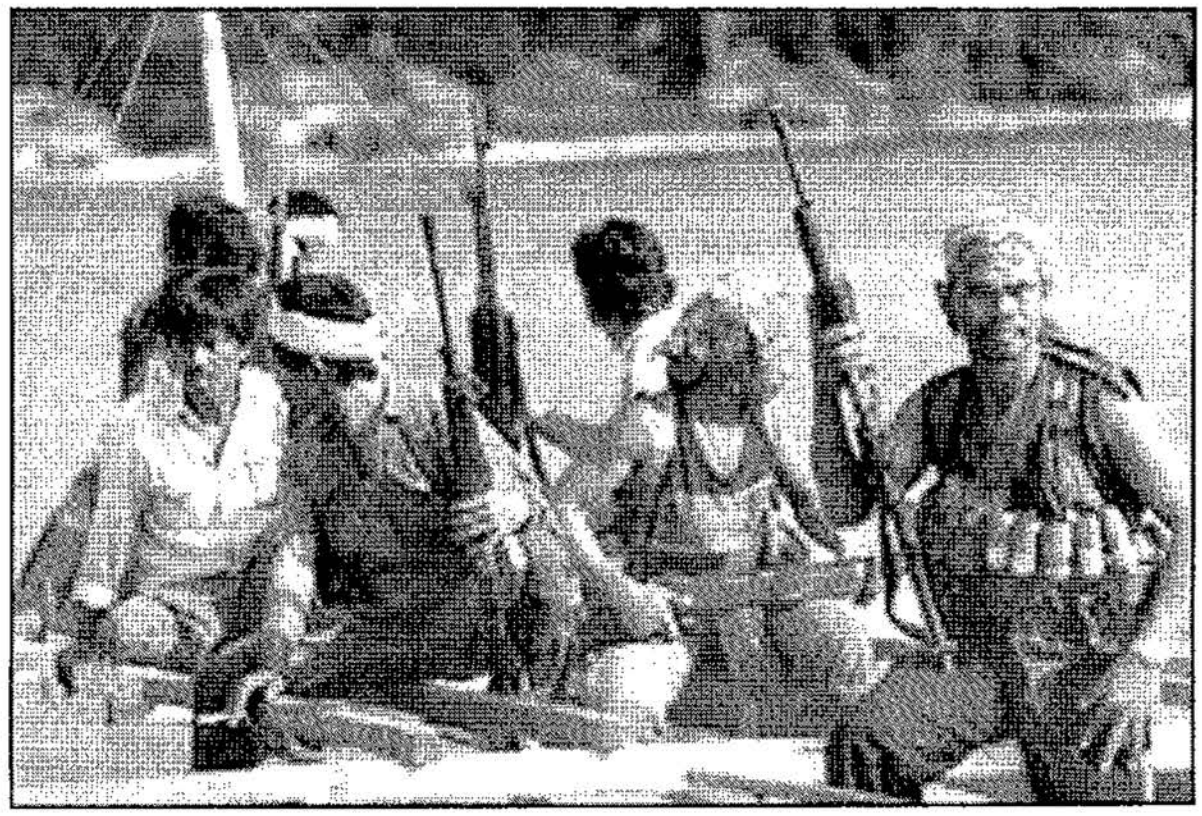

تشكل القرصنة البحرية عند شواطئ الصومال خطراً على الممرات الملاحية الدولية منذ بدء الحرب الأهلية التى أكلت الأخضر واليابس فى أوائل التسعينات من القرن العشرين، فانهيار نظام الحكم المركزى فى ذلك البلد الفقير وانعدام الشعور بالأمن بين المواطنين إلى جانب كون هذه الدولة تقع عند القرن الأفريقى.. كل ذلك أوجد الظروف الملائمة لتنامى ظاهرة القرصنة البحرية فى تلك المنطقة.

وقد عبَّرت منظمات دولية كثيرة من بينها الملاحة الدولية ومشروع الغذاء العالمى الذى يعمل فى إطار منظمة الأغذية والزراعة عن قلقها إزاء تزايد حالات القرصنة البحرية فى تلك المنطقة.

فلقد أدت حوادث اختطاف السفن أمام السواحل الصومالية وخليج عدن إلى تزايد نفقات النقل البحرى، وعرقلة إرساليات الغذاء فى إطار المساعدات الدولية للمناطق المتضررة داخل الصومال نفسها. والمعروف أن ٩٠% من هذه المساعدات يتم إرسالها عن طريق البحر وهذه السفن فى حاجة لمرافقة عسكرية.

وترجع بدايات عملية القرصنة إلى وقت انهيار مؤسسات الدولة الصومالية. ففى ذلك الوقت بدأت سفن صيد الأسماك الإبحار بصورة غير قانونية فى المياه الإقليمية للصومال، وكان هَم قراصنة البحر الصوماليين الأول فى ذلك الوقت هو إبعاد هذه السفن عن مناطق الصيد الصومالية، وذلك قبل دخول رجال الأعمال والميليشيات المسلحة على الخط.

والمعروف أن بعض القراصنة كانوا فى السابق صيادى أسماك، لكن بعد أن ذاقوا الأرباح السهلة الناتجة عن أعمال القرصنة والمتمثلة فى الفدية الضخمة التى يتم دفعها للقراصنة،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بدأ زعماء العصابات الإجرامية فى تقديم يد العون لعمليات القراصنة، ويتقاسمون معهم الأرباح فى النهاية.

ولذلك نجد أنه فى أغلب حالات اختطاف السفن يتجنب القراصنة المساس بطواقم هذه السفن، وذلك لكى يضمنوا تسلم الفدية مقابل إطلاق سراحهم.

تدخل دولى

فى عام ٢٠٠٦ حدث هدوء مؤقت فى أعمال القرصنة البحرية، وذلك عقب تأسيس المحاكم الشرعية فى الصومال، لكن بعد دخول أثيوبيا الأراضى الصومالية فى ديسمبر من نفس العام تزايدت من جديد وتيرة أعمال القرصنة.

وفى يونيو ٢٠٠٨ لجأت الحكومة الانتقالية الفيدرالية فى الصومال إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وطلبت مساعدة المجتمع الدولى فى جهود محاربة ظاهرة القرصنة، وفى أغسطس من نفس العام بدأ عمل القوات المشتركة رقم ١٥٠ وهى قوات بحرية متعددة الجنسيات تشكل جزءاً من قوات التحالف التى تشكلت لحرب العراق بهدف القيام بعملية واسعة ضد القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية، وذلك عن طريق إنشاء منطقة استطلاع بحرى أمنية فى خليج عدن.

ودخلت الهند على الخط أيضاً نظراً لأن غالبية الممرات الملاحية للموانئ الهندية تمر بخليج عدن، وفى الدورة رقم ١٠١ لمنظمة الملاحة الدولية دعت الهند لإنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تهدف للتصدى لعمليات القرصنة فى الصومال، وفى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨ وكرد فعل للمخاوف الهندية وضع الأسطول الهندى سفينة حربية له فى منطقة خليج عدن، وفى نفس العام أيضاً أعلنت روسيا انضمامها للجهود الدولية لمحاربة ظاهرة القرصنة البحرية، لكت السفن الحربية الروسية تعمل بصورة مستقلة بعيداً عن قوة المهمة «قوات التحالف» التى تعمل فى المنطقة.

وفى نفس الوقت تقريبا وبعد تزايد حالات اختطاف السفن تبنى مجلس الأمن القرار رقم ١٨٣٨ الذى يدعو للتصدى للقرصنة البحرية أمام الشواطئ الصومالية عن طريق إرسال سفن حربية وطائرات إلى المنطقة.

لكن يبدو أن الدول الكبرى - كما ذكر الأستاذ مجدى الدقاق رئيس التحرير فى مقالة المهم الأسبوع الماضى - لم تستطع أو ربما لم ترغب فى التصدى لإنهاء هذه الظاهرة، ويبدو أن حسابات دول الإقليم ورغبات الدول الكبرى قد تلاقت على هدف واحد وهو استمرار هذه الظاهرة التى تخدم الصراعات الإقليمية، وتمهد المنطقة لتدخل دولى ترفضه وتحذر منه كثير من الدول الإقليمية التى ترى فى تدويل المواجهة رغبة قديمة للسيطرة على المنطقة من قبل دول كبرى.

بيزنس شركات

والشىء غير الواضح حتى الآن لماذا لم تثبت أساطيل الدول العظمى فعاليتها فى تأمين الممر الملاحى فى خليج عدن ومضيق باب المندب بالقرب من السواحل الصومالية؟ فنجاح عمليات القرصنة فى تلك المنطقة يتزايد ويفوق كل تصور، فهم يقومون باختطاف سفن صيد وحاويات وناقلات بترول تحمل أعلاماً مختلفة (إيران وتايلاند واليونان فى نهاية العام الماضى).

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لقد فاق عدد السفن التى تم اختطافها - ١١٤ تمت مهاجمتها و٢٩ تم أسرها خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٩ - عدد السفن التى واجهت نفس الظروف خلال نفس الفترة من العام الماضي، ومن الممكن القول إن القراصنة الصوماليين قاموا بـ ١١١ هجوماً وأسروا ٤٢ سفينة على امتداد عام ٢٠٠٨، وذلك فى نفس الوقت الذى تنتشر فيه السفن الحربية التابعة لقوات التحالف فى القرن الأفريقى لتأمين سلامة الملاحة فى خليج عدن ومضيق باب المندب.

ويرجع العسكريون فى قيادة هذه القوات عدم فاعلية الحرب ضد القراصنة إلى كونهم مزودين بمعدات حديثة مع قوارب سريعة وأسلحة متطورة ووسائل اتصال، بالإضافة إلى تدريبهم الجيد على المستوى التكتيكى.

لكن الشىء المستغرب أن القوى العظمى التى تمتلك أقوى أسطولين (بحرى وجوى) وأقوى استطلاع، بالإضافة إلى كوكبة من أقمار التجسس والاتصالات، غير قادرة على وقف نشاطات بعض المجرمين الأفارقة العاديين.

وربما كان القليلون يعرفون أن من بين مهام قيادة هذه القوات التابعة للقوى العظمى فى أفريقيا دعم نشاطات الشركات التابعة لها.

والشركات الأخرى المشاركة فى البيزنس الخاص بها، وتقييد نشاطات المنافسين فى منطقة مسئوليتها، وأن الجزء الثانى من المهمة والخاص بتقييد نشاطات المنافسين هو جزء حساس للغاية وفقاً لمقررات القانون الدولى، ولذلك فالأكثر ملائمة هو تطبيقه باستخدام الاخرين.

كما أن الشركات الاستشارية وشركات التأمين الخاصة بهذه القوى العظمى تحصل على عمولة كبيرة من هذا البيزنس: سواء من استعادة السفينة بشحنتها أو من إطلاق سراح الطاقم.. وهذه مجرد صيغة.

وبالمناسبة فإن عمليات القراصنة الصوماليين تظهر ليس فقط أنهم مزودون بالمعدات الحديثة من زوارق وأسلحة ووسائل اتصال، ولكن أيضاً مدربون بصورة عالية ويمتلكون معلومات جيدة عن السفن التجارية، فمن أين لهم كل هذا؟ ومن المستفيد من وراء ذلك.

والحل يجب أن يأتى من داخل الصومال.. إذ يجب على الفرقاء أن يتفقوا على كلمة سواء.. على مبدأ الحل السلمى وعدم تغليب مصلحة طرف على طرف آخر، وفى نفس الوقت يجب أن تتوقف القوى الإقليمية والدولية أيضاً عن التلاعب بأزمات هذا البلد المنهار الذى تخيم عليه سحب الفوضى والتفتت.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية